# المحاضرة ٢٨

## الاسباب الاقتصادية والسياسية لتدهور الحرية في العالم الثالث

وعلى رأسها الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق في الفترة الماضية. حيث عانى العرق من الحروب العديدة والتي أثرت على تدني أسعار النفط ووقف الدعم المالي الذي تقدمه الدول للعراق. ناهيك عن المديونية العالية وانخفاض سعر صرف الدينار مما أدى إلى خلق أزمة اقتصادية حادة. لكن ذلك كله لا يقلل من التوجه الفعلي الحاصل نحو الديمقراطية الذي تجسد بإجراء أول انتخابات للبرلمان ٢٠٠٥ وشاركت فيها أغلب الأطياف السياسية في المجتمع العراقي، والتي عملت على إشاعة أجواء الحرية والديمقراطية. ثم الاستفتاء وعلى مشروع الدستور في العام نفسه، وآخرها الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥/١٢/١٥ وهي التي تمت على أساس مشاركة كافة الأطياف السياسية العراقية وعلى أساس التعددية السياسية والحزبية.

إن الظروف الإقليمية التي مر بها الوطن العربي والعراق بالخصوص وتوالي الأزمات السياسية وحالات عدم الاستقرار السياسي، لاشك أدت إلى تدني سقف الديمقراطية تبعاً لتلك المعطيات. إلا أن مشروع الدستور الدائم له الدور الأساس في توسيع نطاق الحريات العامة وحقوق الإنسان، فالمرتكزات الديمقراطية التي تتحدث عن الحريات العامة وحقوق المواطنين مثل الحرية والمساواة والعدالة وحرية الرأي وتشكيل الأحزاب السياسية،

وسعت من نطاق الديمقراطية من جديد، فالعراق تأثر بالوضع الدولي العام وما زال مما يؤدي إلى رفع أو خفض سقف الحريات العامة تبعاً لذلك. فالمسار الديمقراطي يتأثر سلباً وإيجاباً بالظروف السياسية للمنطقة. وبذلك يمكننا القول أن تغير تلك الظروف المحلية منها والدولية والإقليمية قد ساهم في عملية تسريع وتفعيل المسار الديمقراطي للمنطقة كلها وللعراق بشكل خاص، ذلك أن التوجهات الدولية نحو الديمقراطية والحرية الشخصية وفتح السوق والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان قد أثرت على المنطقة بلا شك. وبالتالي فأن تجسيد المسيرة الديمقراطية كان ضرورة بحد ذاته لاحتواء تلك المتغيرات والمستجدات، لاشك أن المتغيرات السياسية تلك قد صاحبها متغيرات اقتصادية واجتماعية أيضاً أهمها ثورة التكنولوجيا والمعلومات التي يحاول العراق اللحاق بها، وهي التي لها الأثر الأكبر في نقل العلوم والمعلومات وفي تغيير الخطاب السياسي العام.

لكل ذلك أصبح تجديد المسيرة الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص ضرورة ملحة لمراعاة المستجدات المحلية والدولية السياسية منها والاقتصادية. فانهيار المعسكر الاشتراكي، وحرب الخليج، والدعوة إلى النظام العالمي الجديد، والتأكيد على حقوق الإنسان وحرياته احتلت موقعاً في الخطاب السياسي الدولي. كما أن مفاهيم المعلومات والتكنولوجيا والمعلومات والانفتاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية وبناء المؤسسات العامة عناوين المرحلة الراهنة. لذلك كله كان لزاماً على

الدول أن تضمن تشريعاتها المحلية التأكيد على احترام الحقوق والحريات الأساسية وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.